

## الجزائر ساحة صراع متصاعد بين فرنسا وتركيا

تبون المستفيد الأول من الاتصالات الدبلوماسية للرد على خصومه في السلطة

الجزائر أصبحت ساحة جديدة لصراع النفوذ بين فرنسا وتركيا حيث يتسابق البلدان إلى دعم أجنحة الرئيس عبدالمجيد تبون لاسيما في الظرف الراهن الذي برزت فيه بوادر معارضة للرجل من داخل النظام الجزائري إثر تغيبه بسبب إصابته بفيروس كورونا، وهو ما أتاح لباريس وأتقنة فرصة لإبراز تمسكها بـ"التغيير" الذي يقوده تبون بغية كسب وده وود بلاده.

صابر بليدي

الجزائر - تدفع مستجدات الصراع بين فرنسا وتركيا إلى نقل معركتهما إلى الجزائر، عبر تنافس يشهد تدريجيا بين الطرفين من أجل الاستئثار بها كحليف مهم في المنطقة، حيث تعتبرها باريس مستعمرتها القديمة التي تفتح لها أبواب الإطمئنان على نفوذها في القارة السمراء، بينما تسعى تركيا إلى الاستفادة من أمجاد الماضي العثماني، لتجسيد طموحات القيادة الجديدة في أنقرة للتمدد خارج حدودها ومزاحمة الفرنسيين في معسكرهم التاريخي. وتلقى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، في مقر إقامته لقضاء فترة النقاهة بألمانيا، اتصالا هاتفيا من طرف نظيره التركي رجب طيب أردوغان، عبر له فيه عن "سعادته بتماثله للشقاء"، وعن أمنيهة بـ"العودة القريبة إلى بلاده"، كما أبلغه وبعثته في الإطمئنان على صحته، وعلى استعداد تركيا لمراقبة الجزائر في إرساء قواعد مشروعه الجديد.

**مفردة «دعم مشروع الجزائر الجديدة»، التي تمثل العمود الفقري لبرنامج تبون، شكلت نقطة تقاطع في اتصالي ماكرون وأردوغان**

وجاء اتصال الرئيس التركي بنظيره الجزائري في مقر قضاء فترة النقاهة، في أعقاب الاتصال الذي جرى بين تبون ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، وهو ثالث اتصال يتلقاه الرئيس الجزائري بعد تماثله للشقاء، حيث كان الرئيس التونسي قيس سعيد، أول المتصلين به. وحصل تزامن اتصالي الرئيسين ماكرون وأردوغان، دلالات سياسية تنطوي على اشتداد الصراع بين البلدين في إطار المعركة المشتعلة بينهما، من أجل الاستئثار بالجزائر، كحليف استراتيجي

في المنطقة، رغم المطبات التي تعترى علاقات كليهما مع الجزائر بسبب ملفات ثنائية متراكمة. وشكلت مفردة "دعم مشروع الجزائر الجديدة"، التي تمثل العمود الفقري لبرنامج الرئيس تبون، المنتخبة في نهاية العام 2019، نقطة تقاطع في محتوى الاتصاليين الذين أجراهما ماكرون وأردوغان، مما يؤكد حرص باريس وأنقرة، على ضرورة التفرد بالجزائر كحليف في المنطقة.

ويتعتبر تبون، هو المستفيد الأول من الاتصالات الدبلوماسية للعواصم الإقليمية، للرد على خصومه في السلطة، الذين بدأوا يتحركون خلال الأسابيع في اتجاه تفعيل الشغور الرئاسي والذهاب إلى انتخابات رئاسية مبكرة، بعدما غاب الرجل نحو شهرين عن مهامه الدستورية بسبب الوعكة الصحية التي ألمت به. ويكون بذلك ماكرون وأردوغان، قد قدما خدمة جليلة لتبون، من أجل الرد على خصومه في السلطة، والتأكيد لهم على أنه "هو الرئيس المنتخب"، ولا يزال قادرا على أداء مهامه، وعلى سمعته الدبلوماسية الإقليمية والدولية، لكن

ذلك يبقى مرتبط بمدى قدرة تبون، على المناورة والاستفادة من تنافس الطرفين على موقع ودور بلاده.

ويتجلى ذلك في التجاوز الذي مارسه كل من باريس وأنقرة، على الدور الجزائري في الملفات الإقليمية المشتركة، كما هو الشأن بالنسبة لمخارج الأزمات الليبية، ومستقبل المصالح الجزائرية في ضوء التمدد التركي على الحدود الجزائرية، فضلا عن الأعباء الثقيلة التي خلفتها المواقف الفرنسية على الجزائر، في قضية صوفي بترونين بمالي، والمسألة الصحراوية وليبيا أيضا.

وكانت باريس قد آلمت الكفة لمصالحها في الملفات المذكورة، دون مراعاة مصالح شريكها في المنطقة (الجزائر)، وهو ما خلق حالة من التوتر المستجدة، خاصة بعد صفقة "صوفي بترونين" في مالي، مما يتعارض مع رسائل الدعم التي اطلقتها في وقت سابق الرئيس إيمانويل ماكرون، عبر مجلة "جون أفريك"، التي عبر فيها عن "دعمه للرئيس تبون، في قيادة المرحلة الانتقالية بالجزائر".



الجزائر وجهة أردوغان وماكرون

وفي خطوة تنطوي على رغبة فرنسية لاحتواء التوتر الأخير، بادر نهاية هذا الأسبوع، الرئيس الفرنسي المصاب هو الآخر بداء كورونا، بالاتصال بالرئيس الجزائري في مقر إقامته بألمانيا أين يقضي فترة نقاهة، ليجدد له مواقف قصر الإليزي الداعمة له في مسار قيادة الجزائر والاستعداد للتعاون بين الطرفين.

وذكر بيان للرئاسة الفرنسية، أن "الرئيسين اطمئنا على صحة كل منهما وتبادلا الأمنيات بالشفاء العاجل، وتناولوا في حديثهما العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية، واتفقا على الحديث مجددا خلال وقت قريب حول هذه المواضيع".

أما الرئيسة الجزائرية، فقد ذكرت في بيانها بأن "الرئيس تبون، قدم شكره الجزيل للرئيس ماكرون على اهتمامه بوضعه الصحي، منذ نقله للعلاج في ألمانيا، وتناولوا الوضع السائد في ليبيا ومالي والصحراء".

وذكر بيان للرئاسة الفرنسية، أن "الرئيسين اطمئنا على صحة كل منهما وتبادلا الأمنيات بالشفاء العاجل، وتناولوا في حديثهما العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية، واتفقا على الحديث مجددا خلال وقت قريب حول هذه المواضيع".

أما في الجانب الثنائي، فقد أبلغ ماكرون نظيره الجزائري، بأن "تقرير ملف الذاكرة الذي يشرف عليه بنجامان ستورا، من الجانب

الفرنسي، وعبدالمجيد شيخي، من الجانب الجزائري، سيكون جاهزا في شهر جانفي"، وهو الملف الذي ظل طيلة العقود الماضية يلقي بظلاله على العلاقات الثنائية بين البلدين. وتحاول تركيا الاستثمار في ملف الذاكرة بين الطرفين، في تصفية حساباتها السياسية مع فرنسا في إطار المعركة المشتعلة بينهما. وكثيرا ما شكل الماضي الاستعماري للفرنسيين في الجزائر، محور تصريحات ومواقف مسؤولين أتراك ضد فرنسا، لإدانتها والرد عليها بشأن التهم التي تكيلها باريس لأنقرة حول ماضيها في أرمينيا. كما أنكر الرئيس الفرنسي، في تصريح أخير له، بأن "تكون بلاده قد دفعت فدية لتنظيم نصرته الإسلام والمسلمين، مقابل الإفراج عن رعايا غربيين"، بغية التخفيف من وطأة الغضب الجزائري مما عرف بـ"صفقة صوفي بترونين"، خاصة بعد حصولها على إفادات من إرهابيين جزائريين استفادوا من الصفقة، ذكروا فيها تضارب الأرقام المتداولة حول الفدية بين 10 و30 مليون دولار.

## الاتحاد الأوروبي يطالب تركيا بمراجعة سياساتها في ليبيا

طرابلس - قال الاتحاد الأوروبي إن تركيا تلعب دورا سينا للغايات في ليبيا، وذلك وسط مخاوف من انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في البلاد مع تصاعد التحذيرات من استمرار تحشيد أنقرة للمرتزقة والأسلحة.

وطالب مفوض الاتحاد للسياسة الخارجية والأمن جوزيب بوريل في بيان، تركيا بإعادة النظر في سياساتها في ليبيا قائلا إن "دورها لا يتجاوب مع المصالح الأمنية للاتحاد".

وتدعم أنقرة ميليشيات حكومة "الوفاق" المتمركزة غربا في البلاد بالمرتزقة السوريين والعرب والأسلحة أيضا في مواجهة الجيش الليبي الذي تراجع بعد الهجوم الذي شنه في 2019 للسيطرة على العاصمة طرابلس.

وقال بوريل إن "الدور التركي النشط وأحادي الجانب في كل من ليبيا وسوريا كان ينظر إليه أكثر فاكثرا على أنه لا يتجاوب مع المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي ككل ولا مع التفاهات المتوصل إليها بين أعضائه".

وأعرب المسؤول الأوروبي عن قلقه حيال الاتفاق الذي أبرمته أنقرة مع حكومة "الوفاق" التي يرأسها فايز السراج في وقت سابق وما أعقبه من أعمال التنقيب التركية التي أصبحت "تحديا مباشرا" لليونسان وقبرص، خصوصا أن تلك الأعمال "خلقت أجواء سلبية للغاية وعرقلت تفعيل الأجنحة الإيجابية".

وأضاف بوريل أن "كل ذلك يثير تساؤلات جذرية بشأن الأهداف التي تبتغيها تركيا، نظرا إلى أن تركيا دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي".

وحذر بوريل من أن التوترات في شرق المتوسط والعلاقات مع تركيا كانت "من بين أكبر التحديات الماثلة أمام الاتحاد الأوروبي في 2020، والوضع سيستمر على هذا النحو في 2021 على الأرجح".

وتواجه تركيا الإنذارات الدولية حيال سياساتها في ليبيا بتجاهل تام، حيث دفع الرئيس رجب طيب أردوغان مؤخرا باقتراح لتمديد مهام القوات التركية في ليبيا لمدة 18 شهرا.

وفي تبريره لتواجد قوات بلاده ومرترقة سوريين وعرب في غرب ليبيا، قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إن "تركيا لم تقدم على أي عمل يخالف القانون الدولي في ليبيا".

وأضاف في تصريحات لقناة "تي. آر. تي" أن "فرنسا أرادت التغطية على جرائمها باستحداث عملية إيريني" في إشارة إلى العملية التي أطلقها النكتل الأوروبي لمراقبة حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا.

## هل تمهد الاحتجاجات لمنح الجيش دورا أكبر في تونس

قوات الجيش تتدخل لتطويق توترات في بعض الجهات

السياسي غير أن عجز الحكومات سيرغمه على مواجهة أحداث الشغب وهذا خطير جدا لأن ذلك سيهدد ويستنزف الجيش الذي من المفترض أن يتفرغ لمواجهة الأخطار على الحدود والإرهاب وغيرها.



وقد اضطر الجيش إلى إطلاق الرصاص في الهواء كتحذير لهؤلاء بعد أن حاولوا اقتحام مقر محطة ضغط الغاز التابعة لشركة "خدمات أنبوب الغاز العابرة للبلاد التونسية" "سارغاز". وفي تعليقه على تزايد أنوار الجيش وإمكانية تدخله في السياسة يقول الطبيب إن "الجيش التونسي لا يريد لعب أي دور سياسي لأنه جيش جمهوري حقيقة بالرغم من العديد من الدعوات لكنه يرفض أن يكون هو المتحكم في السلطة (..) هو لا يريد ذلك"، مضيفا "الجيش يُدفع به ليكون الرافعة الأمنية في تونس في هذه المرحلة الدقيقة وهذا خطير لأنه ليس دوره".

وتواتر مؤخرا الحديث عن دور "لا مفر منه" للجيش في إخضاع التوترات التي تجد من حين لآخر بسبب مطالب تتعلق بالتشغيل وحقوق الجهات التنموية، خاصة بعد أن باتت هذه الاحتجاجات تستهدف مواقع الإنتاج. وقال رافع الطيب، الأستاذ الجامعي والباحث التونسي، إن "الحكومة ليست قادرة لا على التفاوض مع الناس أو الاستجابة لمطالبهم لذلك باتت تتفاعل مع الأوضاع بحلول أمنية وعسكرية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "حكومة هشام المشيشي لم تتمكن من إخماد الحريق الذي أشعلته هي سياساتها الاتصالية الكارثية وبفقدانها للتواصل على المستوى الاجتماعي لاسيما في المناطق الداخلية والحدودية في البلاد فمأهوا الحل؟ إرسال الجيش، كل المؤسسات المدنية انهارت في تونس وفقدت المصداقية والفعالية بخلاف الجيش".

وأوضح أن "ما حدث في توزر مثلا خطير جدا. إنه انفلات أمني، لم يعد هناك أي تواجد حكومي على مستوى الجهات". وتدخل الجيش في الشأن العام مسألة حساسة في تونس حيث دخلت أطراف سياسية مؤخرا في تالاسن حاد بعد دعوات لتولي القوات العسكرية مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت العمومية ومواقع الإنتاج.

وسلطوا استهدفت أحد المراكز التجارية الكبرى التابعة لسلسلة متاجر كارفور. وأصيب في المواجهات خمسة محتجين وعدد من قوات الأمن بجروح، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء التونسية قبل أن يتدخل الجيش صباح الأحد. ونفت "تنسيقية أحداث توزر الجديدة" التي نظمت الاعتصام والوقف الاحتجاجية السبت، والتي تحولت لاحقا إلى عمليات كرف وفض، مسؤوليتها عن عمليات خلع عدد من الفضائات التجارية في مدينة توزر والعبث بمحتوياتها.

وتشهد مناطق عدة جنوب تونس من حين إلى آخر صراعات بينها حول الأراضي المشاعة، التي لا تخضع عادة لتوثيق عقاري، ومن ذلك مواجهات بين قريتي يشي وجرسين من محافظة قبلي، عام 2017، أدت إلى سقوط 78 جريحا. وقال شهود إن محتجين قطعوا طرقا وأشعلوا النيران في العجلات في شوارع رئيسية ودخلوا في عمليات كرف وفر مع الأمن وسط المدينة. وأظهرت مقاطع فيديو من قبل نشطاء في الجهة، عمليات تخريب



حضور دائم في الخطوط الأمامية

تونس - يُثير تدخل الجيش التونسي في مناطق عدة لفض الاحتجاجات وعمليات العنف التي جرت في عدد من الولايات (المحافظات) تساؤلات بشأن ما إذا كانت هذه الموجة من الاحتجاجات التي اجتاحت تونس تستهدف لدور أكبر للجيش الذي ظل لعقود طويلة بعيدا عن الشأن السياسي.

ومؤخرا تصاعد الحديث عن ضرورة نشر الجيش في كافة أرجاء البلاد "لحماية المنشآت العمومية ومواقع الإنتاج مع بعض الإجراءات بحق سياسيين" ما أثار سجلا حادا حول هذه الدعوات التي رأى فيها البعض محاولة "للاقتلاع على الديمقراطية الناشئة".

وانتشرت الأحد وحدات من الجيش في محافظة توزر بعد ليلة شهدت اشتباكات عنيفة تخللتها أعمال عنف وتخريب في احتجاجات اجتماعية. واستمرت حتى وقت متأخر من مساء السبت بسبب مطالبات بتقسيم أراض سكنية في الجهة وتسوية وضعياتها القانونية. ويتهم المحتجون السلطات الجهوية بوجود عمليات فساد واستحواذ غير قانونية على أراض في الجهة، وبدأوا اعتصاما أمام مقر المحافظة قبل تدخل قوات الأمن لتفريقهم بالغاز المسيل للدموع.